في خطابه أمام الأمم المتحدة الذي انتقد فيه منح الشرعية لمنفذي الانقلاب على مرسي

أردوغان يثير غضب «المحروسة» .. والخارجية المصرية تتهمه بالتدخل في شؤونها

رجب طيب اردوغان ملوحا بعلامة رابعة.

القاهرة «وكالات» - اتهمت مصر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بدعم الإرهابيين والسعي لإثارة الفوضى في الشرق الأوسط وذلك بعد تشكيكه في شرعية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتوترت العلاقات بين القاهرة وأنقرة منذ إعلان الجيش عزل الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين بعد احتجاجات حاشدة على حكمه العام الماضي. وكان السيسي وزيرا للدفاع وقائدا للجيش وقت عزل مرسي.

ومنذ ذلك الحين شنت السلطات المصرية واحدة من أشد الحملات ضراوة على الجماعة. وقتل مئات من اعضائها ومؤيديها في فض اعتصامين بالقاهرة والجيزة واعتقل الآلاف آخرون وقدم مرسي وقيادات أخرى للمحاكمة.

وخلال كلمته أمام زعماء العالم بالأمم المتحدة وجه اردوغان انتقادات لاذعة للسيسي.

وقال «مرة أخرى فإن الذين يعترضون على أعمال القتل في العراق وسوريا واغتيال الديمقراطية في مصر يتعرضون لاتهامات بالغة الظلم ولا أساس لها ويتهمون على الفور بدعم الإرهاب.»

وأضاف «ولم تفعل الأمم المتحدة وكذلك الدول الديمقراطية أي شيء سوى الفرجة على الأحداث مثل الإطاحة بالرئيس المنتخب في مصر وقتل آلاف الأبرياء الذين يريدون الدفاع عن اختيارهم. والشخص الذي نفذ هذا الانقلاب حصل على الشرعية.»

ونددت وزارة الخارجية المصرية في بيان بتصريحات اردوغان حول السيسي.

وقالت «لا شك أن اختلاق مثل هذه الأكاذيب والافتراءات ليس بأمر مستغرب أن يصدر عن الرئيس التركي الذي يحرص على إثارة الفوضى وبث الفرقة في منطقة الشرق الأوسط من خلال دعمه لجماعات وتنظيمات إرهابية سواء بالتأييد السياسي أو التمويل أو الإيواء بهدف الإضرار بمصالح شعوب المنطقة تحقيقا لطموحات شخصية لدى الرئيس التركي وأوهام الماضي لديه.»

ووفقا للبيان دفعت تصريحات اردوغان وزير الخارجية المصري إلى الغاء اجتماع ثنائي طلب تقديره التركي عقده على هامش اعمال الجمعية العامة.

ولجماعة الإخوان المسلمين علاقات وثيقة بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بزعامة اردوغان. وظهرت تركيا كواحدة من أشد المنتقدين على الصعيد الدولي لعزل مرسي ووصفت ذلك بانه «انقلاب غير مقبول» من الجيش.

وقال اردوغان في خطابه «إذا دافعنا عن الديمقراطية فبالتالي دعونا نحترم صندوق الانتخاب. إذا دافعنا عن الذين يصلون للسلطة بالديمقراطية لكن من خلال انقلاب فبالتالي أتساءل لماذا توجد الأمم المتحدة.»

ومصر على خلاف مع تركيا وقطر بسبب عملية التحول السياسي التي تشهدها مصر أكبر بلد عربي منذ الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في انتفاضة شعبية عام 2011.

وتقول مصر إن عزل مرسي ليس انقلابا لكنه جاء استجابة لإرادة الشعب الذي رفض حكم مرسي بعد ان امتد لعام واحد واتسم بالاضطرابات.

وعلى صعيد منفصل قضت عدة محاكم مصرية امس بالسجن على نحو 100 شخص في احداث وقعت عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي.

ففي القضية التي عرفت باحداث كفر الشيخ قضت محكمة بالسجن مدة 15 عاما على 73 متهما غيابيا، ولعام على اربعة احداث مع إيقاف التنفيذ، و 10 سنوات على 9 حضوريا.

وكانت النيابة العامة قد وجهت للمتهمين، وعددهم 86، تهما بالاشتراك في تجمهر من شانه أن يعرض السلم العام للخطر، واستعراض القوة والتلويح بالعنف، والشروع في القتل العمد، وتخريب عمدي لأملاك عامة وحيازة أسلحة بدون ترخيص في أحداث قسم اول كفر الشيخ.

وفي قضية اخرى مرتبطة باحداث شغب في قسم ثان شبرا، افاد التليفزيون المصري أن حكما بالسجن لمدة 10 سنوات صدر على 4 متهمين، و7 سنوات لستة آخرين، وستة مع إيقاف التنفيذ لحدث.

كما قضت محكمة بالسجن المؤبد على متهمين اثنين لمدة 25 عاما وغرامة 20 الف جنيه والعزل من الوظيفة في قضية قطع طريق قليوب.

وكان المتهمان قد حكم عليها بالإعدام غيابيا من قبل في نفس القضية في يوليو/تموز الماضي، وجرت إعادة محاكمتهما والنطق بالحكم في جلسة الاربعاء.

يذكر أن محكمة مصرية كانت قد قضت بإعدام عشرة اشخاص غيابيا، والمؤبد على 37 آخرين، من بينهم مرشد جماعة الإخوان محمد بديع، والقياديين محمد البلتاجي وصفوت حجازي، وغرامة 20 الف جنيه في يوليو الماضي.

وخرجت احتجاجات حاشدة ضد مرسي في 30 يونيو 2013، وعقب الاحتجاجات، أعلن وزير الدفاع آنذاك، عبد الفتاح السيسي، عزل مرسي، قائلا إن الأخير «فشل في تحقيق مطالب الشعب».

ومنذ ذلك الحين، شنت السلطات المصرية حملة ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها الذين يعتبرون عزل مرسي بمثابة «انقلاب» على الشرعية التي اكتسبها باعتباره أول رئيس مصري يصل إلى منصبه في انتخابات حرة.

وتتهم الحكومة جماعة الإخوان المسلمين بمحاولة اشاعة الفوضى وعدم الأمان ودعم الهجمات على قوات الجيش والشرطة، وهو الاتهام الذي دأبت الجماعة على نفيه منذ اطاحة مرسي.

«هيومن رايتس» تدعو أوباما لانتقاد السيسي

عواصم - «وكالات»: دعت هيومن رايتش ووتش الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى توجيه انتقاد علني للاعتداء على الحريات الأساسية بمصر خلال اجتماعه مع رئيسها عبد الفتاح السيسي على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما طالبت المنظمة الرئيس الأميركي بممارسة مزيد من الضغوط بشأن المخاوف من تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك سجن آلاف المعارضين السياسيين، وأحكام الإعدام الجماعية، وانعدام المساءلة عن مقتل أكثر من ألف من المتظاهرين في أحداث فض رابعة والنهضة، على حد قول المنظمة.

وأضافت المنظمة على لسان مديرتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سارة لي واتسن انه "يجب على الرئيس أوباما ألا يدع زيارة السيسي الأولى للأمم المتحدة تبدو وكأنها عودة لممارسة العمل كما هو معتاد".

وأضافت واتسن أن السلطات المصرية ذهبت بعيدا بسحقها المعارضة بالقوة المميتة، وأن القاهرة تراهن على أن محاربة الإرهاب قد تصرف نظر واشنطن عن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.

وبحسب المنظمة الحقوقية البارزة ومقرها نيويورك في الولايات المتحدة، فإن مصر لم تحقق أي جهد حقيقي لرفع القيود الصارمة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، منتقدة في ذات الصدد عزم إدارة أوباما على الموافقة على نقل عشر طائرات الأباتشي (AH-64) لمصر لدعم جهود "مكافحة الإرهاب".

وذكرت المنظمة في بيانها أن السلطات المصرية اعتقلت على الأقل 22 ألف شخص منذ الإطاحة المدعومة من الجيش بالرئيس المنتخب ديمقراطيا محمد مرسي في يوليو 2013، وأن هناك "تقارير موثوقة عن احتجاز عدد كبير من المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي في المنشآت العسكرية توفي منهم العشرات في السجن في ظل ظروف من سوء المعاملة أو الإهمال تستدعي التحقيق".

غاراته الجوية على مناطق المعارضة مستمرة

سوريا : النظام يستعيد سيطرته على عدرا العمالية

معارضون خلال معارك سابقة في ريف دمشق

دمشق - «وكالات»: افاد ناشطون أن مقاتلي المعارضة السورية انسحبوا من مدينة عدرا العمالية، مع استمرار معارك على أطرافها ومحاور أخرى، بينما قصف الطيران الحربي مناطق بريف دمشق وحماة ودرعا موقعا قتلى وجرحى.

واضاف المصدر ذاته أن اشتباكات تدور في عدرا البلد وعدرا الجديدة، في ظل قصف جوي ومدفعي عنيف للطيران الحربي للمنطقة.

في المقابل، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر أمني سوري قوله إن قوات النظام سيطرت على مدينة عدار العمالية شرق العاصمة دمشق، التي كانت تسيطر عليها كتائب المعارضة منذ ديسمبر/كانون الأول 2013، مما يتيح للنظام تشديد حصاره على الغوطة الشرقية لدمشق، ابرز معاقل المعارضة قرب العاصمة السورية.

من جهة أخرى، قتل 13 مدنيا -بينهم نساء وأطفال- وجرح عشرات جراء اربع غارات لمقاتلات النظام استهدفت الأحياء السكنية في دوما بالغوطة الشرقية.

كما قصف الطيران الحربي بالبراميل المتفجرة مدينة الزبداني، وبصواريخ أرض أرض حي الدحاضية بريف دمشق، وسط معارك عنيفة بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة على عدة محاور في المنطقة، شملت ايضا أطراف حيي القابون وجوبر شرق العاصمة.

في الوقت ذاته، أفادت شبكة سوريا برس أن مقاتلي المعارضة سيطروا على كافة النقاط العسكرية المحيطة ببلدة عسال الورد وقرية الجبة بعد تدميرهم حاجز المرصد وحاجز البهتون ومقتل العشرات من عناصر النخبة في حزب الله اللبناني الذي يقاتل إلى جانب قوات النظام.

وفي حلب بشمال سوريا، قتل شخص واصيب عدد آخر جراء قصف الطيران الحربي الأحياء السكنية في مدينة الباب بريف حلب، بالتزامن مع غارات جوية على قرى وبلدت بريف عين العرب فيما استهدفت قوات المعارضة بمدافع هاون محلية الصنع نقاط تمركز لعناصر جيش النظام في حي الخالدية بمدينة حلب.

وترافق القصف مع اشتباكات عنيفة في حي البستان ومنطقة السبع بحرات والشيخ نجار والبريج بمدينة حلب.

وفي حمص وسط البلاد، اعلنت قوات المعارضة انها سيطرت على حاجز على أطراف مدينة الرستن بريف المحافظة الشمالي.

وفي حماة، قصفت مروحيات النظام بالبراميل المتفجرة بلدة كفرزيتا بريف حماة الشمالي، وقتل اربعة من عناصر مليشيا الدفاع الوطني في هجوم لقوات المعارضة في مدينة طيبة الإمام، وأعلنت قوات المعارضة انها سيطرت على النقطة السابعة لجيش النظام جنوبي مدينة مورك في ريف حماة الشمالي.

وجنوبا في درعا، قصف الطيران المروحي بالبراميل المتفجرة بلدة دير العدس في ريف درعا.

لبنان : الجيش يضيق الخناق على الخارجين على القانون

بيروت - «كونا» — قالت وسائل الاعلام الرسمية امس ان وحدات من الجيش اللبناني اوقفت نحو 20 شخصا خلال حملة مداهمة نفذتها في شمال لبنان.

واضافت وسائل الإعلام ان وحدات الجيش عثرت خلال مداهمتها عددا من المواقع المشبوهة في شمال لبنان على كميات من الأسلحة والذخائر والعتاد العسكري، من جانب اخر اعلن الجيش مقتل شخص واعتقال اربعة اخرين خلال مطاردة سيارة مشبوهة في جنوب لبنان لم تمتثل لاوامر الجيش.

وأوقف الجيش اللبناني عشرات المسلحين السوريين المتهمين بالاعتداء عليه خلال حملة مداهمات لمخيمات النازحين السوريين في بلدة عرسال شمال شرقي لبنان.

وذكرت وسائل الاعلام اللبنانية الرسمية ان عددا من المسلحين اطلقوا حريقا داخل المخيمات قبل هروبهم وتمكن الجيش من اعتقال عدد منهم عند حاجز له في وادي حميد في جرود عرسال.

وكان مسلحون اجتازوا الحدود في مطلع اغسطس الماضي وقاموا بمهاجمة مراكز الجيش والقوى الامنية في عرسال ما اوقع العشرات بين قتيل وجريح في صفوف الطرفين بالاضافة الى سقوط مدنيين واختطاف العشرات من العسكريين.

الحوثيون يواصلون استعراض عضلاتهم

اليمن : حصيلة المعارك الأخيرة ترتفع إلى 270 قتيلاً ... وصنعاء تنتظر تسمية رئيس الوزراء الجديد

مسلحون حوثيون في صنعاء

صنعاء - «وكالات»: اعلنت وزارة الصحة اليمنية امس ان المعارك الاخيرة التي اشاحت للمتمردين الحوثيين الشيعة السيطرة على صنعاء اوقعت 270 قتيلا بحسب حصيلة جديدة.

واوردت وكالة الانباء اليمنية نقلا عن وزير الصحة احمد العنسي انه تم «احصاء 270 جثة من المدنيين والعسكريين الذين قتلوا في المواجهات المسلحة».

ولا تشمل الحصيلة القتلى الذين اخذت اسرهم او اطراف النزاع جثثهم.

كما اعلنت وزارة الصحة نقل قرابة 460 جريحا الى المستشفيات.

وكانت حصيلة اولية اعلنها مسؤول في الوزراء الاثنين اشارت الى سقوط مئتي قتيل.

وتوقفت المعارك بعد توقيع اتفاق سلام مساء الاحد بين المتمردين بزعامة عبد الملك الحوثي والحكومة برعاية وسيط الامم المتحدة الى اليمن جمال بن عمر.

الا ان التوتر لا يزال حادا في صنعاء حيث يواصل المتمردون نهب معدات الجيش في العاصمة.

وكانت تقارير صحافية من صنعاء بأن مسلحين حوثيين سيطروا على مقر لجهاز الأمن القومي وأفرجوا عن سجناء موالين لهم بينهم إيرانيان، وذلك في وقت تنتهي فيه مهلة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لاختيار رئيس حكومة جديد.

من جهتها قالت وكالة الأناضول إن حوثيين اقتحموا مبنى للمخابرات في منطقة صرف شمالي صنعاء وأطلقوا عددا من السجناء.

اما وكالة الصحافة الفرنسية فنقلت عن مصادر امنية ان السلطات اليمنية هي التي افرجت -بوساطة عمانية- عن الإيرانيين اللذين وقعا في قبضتها في وقت سابق وقدما للمحاكمة.

واشارت الوكالة التي قالت إن الإيرانيين غادرا مطار عدن جنوبي اليمن في طائرة عمانية خاصة حطت لنقلهما ثم اقلعت باتجاه سلطنة عمان.

وكان الإيرانيان اوقفا هذا العام في مطار صنعاء بينما كانا يحاولان مغادرة البلاد بعد ان عملا -حسب مصدر أمني يمني- «مدربين للمقاتلين الشيعة اليمنيين، في معقلهم شمال اليمن».

يشار إلى أن الحوثيين فرضوا الأحد الماضي سيطرتهم على مفاصل الدولة من مؤسسات امنية وعسكرية وإعلامية، بالتزامن مع توقيع اتفاق «السلام والشراكة الوطنية» مع السلطات اليمنية.

وتلا ذلك اقتحام المسلحين الحوثيين منازل عدد من الوزراء في صنعاء، وقال مراسل الجزيرة إن من بينها منازل وزراء التربية والتعليم والخدمة المدنية والعدل.

كما اقتحم الحوثيون منازل عضو مجلس النواب حميد الأحمر واللواء علي محسن الأحمر مستشار الرئيس اليمني لشؤون الدفاع والأمن، ونهبوا سيارة تابعة لأمين العاصمة صنعاء وهو ما ادى إلى تقديمه الاستقالة من عمله في بيان رسمي.

وكان الحوثيون قد اقتحموا منزل الناشطة الحقوقية توكل كرمان الحاصلة على جائزة نوبل للسلام ومقار لحزب التجمع اليمني للإصلاح وقناة سهيل الفضائية.

يأتي ذلك في وقت انتهت فيه المهلة التي أعطيت للرئيس اليمني لاختيار رئيس الحكومة التي يفترض أن تشكل خلال شهر من توقيع هادي وجماعة الحوثيين والقوى السياسية الأخرى على اتفاق «السلام والشراكة الوطنية».

ويتضمن الاتفاق تعيين رئيس حكومة جديد، على أن يكون شخصية وطنية محايدة وغير حزبية، ويتمتع بالكفاءة وبدرجة عالية من النزاهة، ويحظى بدعم سياسي واسع.

وقال محمد عبد السلام إن الحوثيين في تواصل مع الرئيس وإنهم اقترحوا أكثر من اسم في سياق التشاور والشراكة اللذين نصت عليهما وثيقة الاتفاق، وأضاف «أعتقد أن الأمر سيحسم قبل منتصف الليل».

وكان رئيس حكومة الوفاق الوطني محمد سالم باسندوة قد استقال قبيل توقيع الاتفاق، متهما الرئيس هادي بالاستحواذ على السلطة خلافا لما نصت عليه المبادرة الخليجية بشأن تقاسم السلطة مع هادي.

في غضون ذلك أدان مجلس الأمن الدولي استخدام العنف والتهديد به في اليمن، وطالب بوقف فوري لإطلاق النار في كل من صنعاء والجوف ومأرب والمناطق الأخرى.

وأكد مجلس الأمن في بيان له على أهمية إعادة كافة مؤسسات الدولة إلى السلطة الشرعية التي قال إن الرئيس هادي يمثلها، باعتباره جاء وفق نتائج الانتخابات وبنود مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

كما دعا الأطراف اليمنية -وفي مقدمتها جماعة الحوثي- إلى الالتزام ببنود «اتفاق السلام والشراكة» الذي تم التوقيع عليه الأحد الماضي بوساطة أممية، وبنتائج الحوار الوطني بما فيها تسليم الأسلحة المتوسطة والثقيلة.

حال تمسك «المؤتمر الوطني» باجراء الانتخابات العامة في 2015

السودان : أحزاب المعارضة تهدد بالانسحاب من الحوار الوطني

مقاتلون معارضون خلال معارك في ريف دمشق

الخرطوم - «وكالات»: هددت أحزاب معارضة سودانية امس الأربعاء بالانسحاب من الحوار الوطني الذي دعا له الرئيس عمر البشير في يناير الماضي إن تمسك الحزب الحاكم بإجراء الانتخابات العامة في 2015.

وقال الطيب مصطفى المتحدث باسم تحالف القوى الوطنية الذي يضم 18 حزبا إن استمرار مفوضية الانتخابات في الترتيب لإجراء الانتخابات في ابريل القادم «يعني وأد الحوار الوطني».

واعتبر مصطفى في ندوة اقيمت بعنوان «الانتخابات ما بين الاستحقاق الدستوري والحوار الوطني» في الخرطوم أن «الإجراءات التي اعلنتها الحكومة مؤخرا بشأن الانتخابات وترتيباتها غير ملزمة ما لم يتم التوافق عليها من خلال الحوار».

ومضى قائلا «لن نشارك في انتخابات محسومة النتائج في ظل سيطرة الحزب الواحد» في إشارة إلى حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

وفي نهاية يوليو الماضي اصدر البشير قرارا بتعيين رئيس وأعضاء جدد لمفوضية الانتخابات، واجرت الحكومة تعديلات في قانون الانتخابات.

في المقابل، رهن القيادي بحزب المؤتمر الوطني الحاكم الفاضل حاج سليمان تأجيل الانتخابات العامة -رئاسية وبرلمانية- المزمع إجراؤها خلال عام 2015 بتوافق الأحزاب المشاركة في الحوار الوطني على تأجيلها.

وأضاف سليمان -وهو رئيس للجنة التشريع وحقوق الإنسان بالبرلمان السوداني- خلال الندوة انه «لا مانع من تأجيل الانتخابات حال حدوث توافق بين القوى السياسية المشاركة في الحوار».

وشدد على أن حزبه ليس لديه موقف من اتخاذ أي إجراء بشأن الانتخابات.

من جهتها، قالت مريم -ابنة رئيس حزب الأمة القومي المعارض الصادق المهدي ونائبته- إن حزبها سيقاطع الانتخابات القادمة.